حِفْظُ البِيئَةِ بَيْنَ مَقَاصِدِ الشَّرِيعَةِ وَمُتَطَلَّبَاتِ الاقْتِصَادِ الإِسْلَامِيِّ: نَحْوَ مُقَارَبَةٍ تَشَارُكِيَّةٍ فِي ظِلِّ مُقْتَضَيَاتِ التَّنْمِيَّةِ الحَدِيثَةِ

Preserving the environment between the purposes of Sharia and the requirements of the Islamic economy: towards a participatory approach under the requirements of modern development

د/ بويلي سكينة[1]

Sakina BOUYELLI

(1) جامعة باتنة–**1**، الجزائر، sakina.bouyelli@univ-batna.dz

تاريخ الاستلام: 2022 /12/25 تاريخ القبول: 2023 /02/09 تاريخ النشر: 2023/04/01

ملخص:

استئناسا بالصَّفقة الخضراء العالميَّة التي اقترحتها الأمم المتَّحدة للبيئة **2009**م لتسريع مكافحة تغيُّر المناخ ولأنَّ الحفاظ على البيئة قضيَّة الجميع، فما موقع حفظ البيئة ضمن مقاصد الشَّريعة؟ وما دور الاقتصاد الأخضر في تحقيق ذلك في سياق التَّنمية المستدامة؟ وتهدف الدراسة إلى تبنِّي الطَّروحات الحديثة في هذا المجال لأنَّ التَّنمية المستدامة مرتبطة بالاستخدام الأمثل للبيئة لضمان الكفاءة والدَّيمومة من خلال مؤشِّرات الأداء والفعاليَّة التي تحقِّق مقاصد التَّشريع الإسلامي.

الكلمات المفتاحيَّة: مقاصد؛ البيئة؛ اقتصاد، تنمية؛ حديثة.

Abstract:

Invoking the Global Green Deal proposed by the UN Environment 2009 to accelerate the fight against climate change and because preserving the environment is everyone's issue, where is preserving the environment within the purposes of sharia law? What is the green economy's role in achieving this in the context of sustainable development? The study aims to adopt modern theses in this area because sustainable development is linked to optimal use of the environment to ensure efficiency and sustainability through performance and effectiveness indicators that achieve the purposes of Islamic legislation.

***Keywords**: purposes; environment; Economy, development; Modern.*

[1] الباحث المرسل.

1. مقدّمة:

إنَّ للاقتصاد الإسلامي مزايا وخصائص تؤهّله لمواكبة التّطور العلمي والتّكنولوجي والبناء الحضاري في كلّ زمان ومكان، فالنّظام الاقتصادي الإسلامي أثبت التّفوق والتّميز على مستوى الطّرح الفكري العلمي، والتّأطير الفقهي الشّرعي للقضايا المعاصرة ومنها قضايا البيئة والاقتصاد الأخضر، وبالاتّساق مع تحقيق أهداف التّنمية المستدامة في شقّها الاقتصادي المتعلّق بمقصد ضمان حقوق الأجيال المتلاحقة من خلال الكفاءة في استغلال الموارد المتاحة وترشيد استهلاكها وخاصّة غير المتجدّدة منها، وذلك في إطار بناء وتحقيق مقاربة مقاصديَّة شرعيَّة اقتصادية تجسيدا لمبادئ وضوابط العدالة والمصالح العامَّة.

وباعتبار ديناميكيَّة الاقتصاد الإسلامي ومرونة تطبيقه يمكن الانتقال به من مجرَّد إطار أخلاقيٍّ قيميٍّ اجتماعي إلى أسلوب حياة له مبادئ وضوابط وأصول تتبنَّى نظريَّة اقتصادية متكاملة ضمن تحقيق مقاصد الشَّريعة الإسلامية لتحقيق الكليَّات الخمسة ضمن ضابط الأولويَّات، بما يحقق بعدا شرعيا وإطارا مقاصديًّا في جانب حفظ البيئة وتحقيق متطلّبات الاقتصاد الأخضر للوصول إلى تجسيد التّنمية المستدامة بما يتوافق مع المصادر الأساسيَّة للتّشريع وهي الكتاب والسُّنة. مع استخدام المقاصد الشَّرعية والاجتهاد في القضايا المعاصرة والمستجدَّة ومنها مقصد حفظ البيئة في الإسلام. قال ﷻ: ﴿كُلُوا وَاشْرَبُوا مِنْ رِزْقِ اللّهِ وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾. (سورة البقرة، الأية 60).

الإشكالية:

إنَّ التّنمية المستدامة وتحقيق مقصد حفظ البيئة أصبحت قضيَّة العالم الأولى من خلال الاهتمام بوضع الخطط والاستراتيجيَّات الكفيلة بالنُّهوض بالبيئة الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة للوصول إلى الرَّفاهية، لكن مردود تلك الخطط وجدواها عمليًّا محدود جدا. الأمر الذي يفرض ضرورة تفعيل ضوابط الاقتصاد الإسلامي ومقاصده في الحفاظ على التّوازن البيئي من خلال إدراج البعد البيئي ضمن خطط التّنمية. وفي هذا السِّياق يمكن طرح الإشكالية التّالية: **ما المقصود بالاقتصاد البيئي (الأخضر)، وما هي مقاصد التّشريع الإسلامي التي يحقّقها في ظلّ التّنمية المستدامة؟**

2. مفاهيم أساسية؛ الاقتصاد الأخضر، التنمية المستدامة، والتربية البيئية.

يعتبر كل من الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة والتربية البيئية من الاصطلاحات الحديثة المتداولة على المستوى الرسمي عالميا وأيضا على مستوى العمل الجمعوي والمنظمات المختصة بالدفاع عن البيئة.

2-1. الاقتصاد الأخضر والبيئي

إنَّ الأزمات المتتاليَّة التي تشهدها الدُّول المعاصرة في مختلف المجالات مثل الأزمات الماليَّة والاقتصاديَّة، إضافة إلى أزمة تغيُّر المناخ والاحتباس الحراري والتّلوث البيئي والفقر النَّاتج عنه يلفت الانتباه إلى ضرورة فتح نقاشات علميَّة موضوعيَّة حول الأسباب والعوامل المؤدِّية لذلك. ومن هذا المنطلق ظهر اصطلاح الاقتصاد الأخضر.

2-1-1. مفهوم الاقتصاد الأخضر

عرف الاقتصاد الأخضر بأنه ذلك " الاقتصاد الذي يؤدّي إلى تحسين رفاهيَّة الإنسان وتقليل التَّفاوت على المدى الطويل، مع عدم تعريض الأجيال المقبلة لمخاطر بيئيَّة وندرة بيئية كبيرة"[1].

ووفق برنامج الأمم المتَّحدة للبيئة فإنَّ الاقتصاد الأخضر هو: ذلك الاقتصاد الذي ينتج فيه تحسن في رفاهيَّة الإنسان والمساواة الاجتماعية، في حين يقلِّل بصورة ملحوظة من المخاطر البيئيَّة ومن النُّدرة الايكولوجية للموارد. ويمكن أن ينظر للاقتصاد الأخضر في أبسط صوره أنَّه ذلك الاقتصاد الذي يقلِّل من الانبعاثات الكربونيَّة، وتزداد فيه كفاءة استخدام الموارد ويستوعب جميع الفئات العمريَّة.

واعتبرته منظَّمة التَّعاون الاقتصادي والتَّنمية في تقريرها لسنة 2011م بأنَّه: ذلك الاقتصاد الذي يعزِّز النُّمو الاقتصادي والتَّنمية مع ضمان استمرار الأصول الطَّبيعية في توفير الموارد والخدمات البيئيَّة التي تعتمد عليها رفاهيَّتنا.

"وتمَّت صياغة مصطلح الاقتصاد الأخضر أول مرَّة في تقرير صدر عام 1989م عن حكومة المملكة المتَّحدة من قبل مجموعة من كبار الاقتصاديين البيئيِّين بعنوان: مخطَّط الاقتصاد الأخضر. وتمَّ تكليف التَّقرير بإسداء المشورة إلى حكومة المملكة المتَّحدة إذا كان هناك تعريف بتوافق الآراء حول مصطلح التَّنمية المستدامة وآثارها لقياس التَّقدم الاقتصادي وتقييم المشروعات والسِّياسات. ثمَّ استخدم المفهوم لاحقا من قبل المؤلِّفين سنة 1991-1994م، حيث أصدر المؤلِّفون متتابعات للتَّقرير الأوَّل تحت عنوان: تخضير الاقتصاد العالمي، وأيضا بعنوان: قياس التَّنمية المستدامة".[2]

2-1-2. الاقتصاد البيئي:

هو " علم يختصُّ بالدِّراسات النَّظرية أو التَّجريبية للآثار الاقتصاديَّة للسِّياسات البيئيَّة الوطنيَّة في جميع أنحاء العالم، وتشمل تكاليف وفوائد السِّياسات البيئيَّة البديلة لمعالجة تلوثّ الهواء، ونوعيَّة المياه، والموادّ السَّامة، والنِّفايات الصَّلبة، والاحترار العالمي"[3].

فعلم اقتصاد البيئة هو: العلم الذي يقيس بمقاييس بيئية مختلف الجوانب النَّظرية والتَّحليلية والمحاسبيَّة للحياة الاقتصاديَّة، ويهدف إلى المحافظة على توازنات بيئيَّة تضمن نموًّا مستديما. ويتناول اقتصاد البيئة الكلِّي مشاكل البيئة على مستوى الاقتصاد ككل، ومن أهدافه الوصول إلى مستويات أعلى من الرَّفاه الاجتماعي المستديم الذي يأخذ بعين الاعتبار المحافظة على نوعية البيئة عند مستويات عليا. ويعالج اقتصاد البيئة الكلِّي الموضوعات التالية[4]:

-التَّقويم المادي والنَّقدي للأضرار البيئية، وكذا تقويم التَّحسن البيئي النَّاجم عن السِّياسة البيئية في النَّشاطات الحكوميَّة والخاصَّة.

---

[1] **Green Economy**.2017. p3 .Cameron Allen and Stuart Cloth

[2] **Green Economy**. 2012. P7

[3] **الحاجة إلى الاقتصاد البيئي**. محمد عمو. موقع إسلام أون لاين. 2022م. 2022/10/20م- 14:50.

[4] **الاقتصاد البيئي**. مجلة المعرفة.05: 15 .https://marefa.org.20/10/2022

-تحديد ودراسة الصِّلات القائمة بين البيئة والأهداف الاقتصاديَّة الكليَّة، وكذلك بين السِّياسات الاقتصاديَّة والسِّياسات البيئيَّة.

ولاقتصاد البيئة الكليِّ مجموعة وظائف يقوم بها، وهي:

-بوصفه جزء من العلوم الاقتصاديَّة الكليَّة ليس فقط خاصًّا بدراسة التَّكاليف على مستوى المنشأة وإنِّما التَّكلفة على مستوى المجتمع وعلى مستوى الاقتصاد ككل.

-تقديم المعلومات والاستشارات التي يمكن على أساسها اتِّخاذ القرارات من خلال تقويم الأضرار البيئيَّة وإجراءات الحماية ونتائجها.

-تقويم تطوُّر أدوات السِّياسة البيئيَّة المحلِّية والعالميَّة وتحديد إلى أيِّ مدى تمَّ حلُّ المشاكل الموجودة.

-تقويم تأثير حماية البيئة على الأهداف الاقتصاديَّة الكليَّة، وتحديدا على العمالة والنُّمو الاقتصادي.

-تقويم العلاقة بين السِّياسات البيئيَّة والاقتصاديَّة ذات الصِّلة، فالسِّياسة البيئية تؤثِّر بالسِّياسات الأخرى كالسياسات الإقليميَّة، وسياسة النَّقل والمواصلات، والطَّاقة والموارد.

2-1-3. أهميته

من خلال ما سبق تتَّضح أهمِّية الاقتصاد الأخضر والاقتصاد البيئي في العناية بالبيئة وحفظها من أجل الوصول بالمجتمعات المعاصرة إلى مرحلة الرَّفاهية الاقتصاديَّة مع ضمان عامل العدالة الاجتماعية في توزيع واستغلال الموارد لكلِّ الأجيال. فهو نموذج للتَّنمية الحديثة يتناول مختلف صور عمليَّات الإنتاج والتَّوزيع والاستهلاك للسِّلع والخدمات بما يعبَّر عنه بالدَّورة الاقتصادية وفق معيار الكفاءة في استخدام الموارد، ومراعاة عامل النُّدرة وعدم التَّجدُّد. إضافة إلى مؤشِّر العدالة بين الدُّول حاليًّا وبينها وبين الأجيال اللَّاحقة.

ويتمُّ تحقيق ذلك في سياق حفظ وحماية التَّنوع البيولوجي والنُّظم الايكولوجيَّة الموجودة في الطَّبيعة ضمن المقاربات الحديثة للتَّنمية. وخاصَّة تلك المؤشِّرات القيَّاسية التي يتبنَّاها البنك الدُّولي متمثِّلة في: النَّاس والكوكب والأرباح. حيث يجسِّد معيار النَّاس الاحتياجات المتعدِّدة والمتجدِّدة، والكوكب يجسِّد البيئة بما توفِّره من موارد مختلفة، والأرباح تجسِّد الأنظمة الاقتصاديَّة المختلفة بما تمارسه من عمليَّات وأنشطة إنتاجيَّة واستهلاكيَّة مرتبطة بتعظيم الأرباح. وتلكم هي أركان المشكلة الاقتصاديَّة التي يقوم ويتأسَّس وفقها علم الاقتصاد الحديث بمجمل مذاهبه ونظمه الوضعيَّة.

وباعتبار البيئة حاضنة الأنشطة الاقتصاديَّة المختلفة فمدخلاتها منها ومخرجاتها إليها تقع العلاقة بين الاقتصاد والبيئة تحت قائمة العلاقات التَّبادلية، والَّتي يمكن التَّعبير عنها بالتالي[1]:

- إنَّ البيئة تقدِّم للاقتصاد الموارد الطبيعيَّة التي تتحوَّل عبر عمليَّة الإنتاج والطَّاقة المستهلكة إلى سلع مستهلكة، ثمَّ تعود هذه الموارد الطَّبيعية والطَّاقة في النِّهاية إلى البيئة في صورة مخلَّفات غير مرغوبة.

[1] البيئة والاقتصاد علاقة تبادلية..30: 5 .https://www.feedo.net.20/10/2022

-يتلقَّى المستهلكون خدمات بيئيَّة مباشرة كالهواء النَّقي والمياه العذبة والتَّرفيه..... الخ، ويستخدمون البيئة كمستودع للتَّخلص من هذه المخلَّفات النَّاتجة عن استهلاك السِّلع والخدمات. وبالتَّالي توصف العلاقة بين البيئة والنِّظام الاقتصادي بأنَّها نظام مغلق.

2-2. التنمية المستدامة

أصبحت التَّنمية المستدامة من المصطلحات الحديثة في مجال علم اقتصاد البيئة، هذا العلم الحديث كفرع من فروع علم الاقتصاد الذي يهتمُّ بآليَّات تحقيق التَّنمية الاقتصاديَّة في الاقتصاديَّات الحديثة التي تَّتسم بالتِّقنيَّة والتَّطور التِّكنولوجي من جهة، وبالأضرار البيئيَّة والتَّلوُّث والانبعاث الحراريِّ والكربوني واستنفاذ الموارد وهدرها من جهة أخرى.

2-2-1. مفهوم التنمية المستدامة

- **التنمية لغة:** ''من النَّماء والزِّيادة، نمى ينمي نميا ونماء: زاد وكثر"[1].

-**اصطلاحا:** التَّنمية: "هي التَّطور أو التَّغير البنياني للمجتمع بأبعاده الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة والفكريَّة والتَّنظيمية من أجل توفير الحياة الكريمة لجميع أفراد المجتمع"[2]. والتَّنمية في الإسلام: " هي مجموعة الجهود المتنوِّعة والمتَّسقة التي تؤهِّل المجتمع للقيام بواجبات الاستخلاف في الأرض"[3].

-التنمية المستدامة:

أ- في الاقتصاد الوضعي: يعتبر مفهوم التَّنمية المستدامة من المفاهيم والطُّروحات الحديثة التي ظهرت في سياق الحداثة العلميَّة والتَّطور الاقتصادي خاصَّة في ظلِّ الأنظمة الاقتصاديَّة الحديثة وعلى رأسها الرأسماليَّة والليِّبرالية والنِّظام الاقتصادي العالمي الجديد في إطار تحديد وضبط العلاقة التَّبادلية بين مفهوم التَّنمية والنُّمو وبين الحفاظ على الموارد وكفاءة استغلالها وترشيد استهلاكها، ممَّا جعل المصطلح غامضا إلى حدٍّ ما وتباينت التَّعاريف من منطلق كونه: الطَّرح المستحدث في مفهوم التَّنمية كبديل عن النَّموذج الصِّناعي الرَّأسمالي نظرا لأضراره البيئيَّة، أو مجرَّد آليَّة لتصحيح الاختلالات في هذا النَّموذج التَّنموي ولا يرقى ليكون بديلا عنه.

في حين تناولت بعض التَّعاريف المصطلح بدلالته الفنيَّة والتِّقنية على مستوى إدارة الموارد، وأضاف فريق آخر البعد الأخلاقيَّ لضبط دلالات النِّظام الاقتصادي العالمي الجديد قصد ترشيد استغلال الموارد وحفظ البيئة وضمان حقوق الأجيال من أجل تحقيق تنميَّة دائمة لا مؤقَّتة مرتبطة بفكر أو نظام اقتصادي معيَّن.

وعليه عرفت التَّنمية المستدامة بأنَّها: "التَّنمية الحقيقيَّة ذات القدرة على الاستقرار والاستمرار والتَّواصل من منظور استخدامها للموارد الطَّبيعية، والتي يمكن أن تحدث من خلال استراتيجيَّة تتَّخذ التَّوازن البيئي كمحور ضابط لها. ذلك التَّوازن الذي يمكن أن يحدث من خلال الإطار الاجتماعي البيئي وفق أساليب علميَّة مخطَّطة

---

[1] **لسان العرب**. ابن منظور. بيروت. دار صادر للكتاب. 1997م.ط2. مادة: فصل النون. ج15/ ص341.

[2] **التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات**. مدحت القريشي. الأردن. دار وائل. ط1. 2007م. ص122.

[3] **دور القيم الدينية في التنمية الاجتماعية**. اليمين بن منصور. جامعة باتنة. كلية العلوم الاجتماعية. 2016م. ص31

لتحقيق التَّوازن بين أنشطة الإنسان وجهوده، وبين البيئة بأبعادها الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة والسياسيَّة لتحسين فرص الحياة حاضرا ومستقبلا"[1].

ب- في الاقتصاد الإسلامي: تعرَّف التَّنمية المستدامة من وجهة نظر مفكِّري ومنظِّري الفكر الاقتصادي الإسلامي بأنَّها: "طلب عمارة الأرض والتَّمسك بعقيدة الإسلام؛ عقيدة التَّوحيد والرَّبوبيَّة والاستخلاف في طلب عمارة الأرض، فقد شرع الله القيام بالنَّشاط الإنتاجيِّ المفضي للكسب الحلال في مناخ اقتصادي واجتماعي يتوفَّر فيه الإيمان والتَّقوى وسيادة القيم الإسلاميَّة، وتجنُّب الحرام بما يرسل السَّماء مدرارا ويزيد المال والبنين والزَّرع والماء فتتحقَّق الكفاية والحياة الطيِّبة لأفراد المجتمع"[2].

ومن خلال تعاريف التَّنمية المستدامة من منظور إسلامي يمكن استخلاص ثلاثة عناصر أساسيَّة تقوم عليها، وهي مرتبطة كلها بصحَّة البيئة ومقصد حفظها الذي يرقى لأن يصبح من الكلِّيات التي اعتنى بها التَّشريع بوصفها ركنا رئيسا تبنى عليه مقاصد حفظ النَّفس والدِّين بالدَّرجة الأولى، وذلك بوصف البيئة الحيِّز والامتداد المكاني لوجود وحفظ الكليَّات الخمسة كلِّها وتنبني عليها وجودا وعدما. وهذه العناصر تتمثَّل في كون التَّنمية المستدامة "عمليَّة متعدِّدة الأبعاد تقوم على التَّخطيط والتَّنسيق بين خطط التَّنمية الشَّاملة وبعدها البيئي، والاستغلال الأمثل للموارد من منظور إسلامي، وضمان حقِّ الأجيال الحاضرة واللَّاحقة في الموارد الطَّبيعية والارتقاء بالجوانب الكمِّية والنَّوعية للموارد والإنسان"[3].

2-3. البيئة والتربية البيئية

2-3-1. تعريف البيئة:

-لغة: "البيئة لغة: المترل والمآب، فهو من باء بمعنى رجع. وتبوَّأ المكان: هيَّأه ونزل به وأقام به"[4].

-اصطلاحا:

تعتبر البيئة كمصطلح من الإطلاقات الحديثة في ظلِّ الاقتصاد الأخضر واقتصاد البيئة، لذا فإنَّ التَّعريف الاصطلاحي لها غير واضح ودقيق ويصعب ضبطه وتحديده رغم كون البيئة مكان الوجود الإنساني بل وأسبق عنه. غير أنَّ الانتباه لأهمِّيتها وضرورة الحفاظ عليها من أجل تحقيق مقاصد الإعمار ضمن متطلَّبات التَّنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر بتفعيل آليَّات التَّربية البيئية لم يظهر سوى في العقود الأخيرة نظرا لتدهور التَّوازن البيئي.

---

[1] **التنمية المستدامة**. السروجي. بيروت. دار الكتاب العربي. دط. 2009م. ص212. بتصرف.

[2] **التنمية المستدامة في النهج الإسلامي**. صليحة عشي. الملتقى الدولي: مقومات تحقيق التنمية المستدامة. جامعة الجزائر. 2012م. ص 146.

[3] **السياسة التمويلية للبنك الإسلامي للتنمية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة**. مسلم محمد بخيت. الجامعة الإسلامية- المدينة المنورة. 1437ه. ص46.

[4] **معجم مقاييس اللغة**. ابن فارس. بيروت. دار الفكر. 1994م. ط1. ص157. ولسان العرب. ابن منظور. ج1/ص36

وقد عرَّفها المؤتمر العالمي للبيئة المنعقد في ستوكهولم 1972م بأنَّها: "كلُّ شيء يحيط بالإنسان"[1]. وعرِّفت أيضا بأنَّها: " كلُّ ما هو خارج عن كيان الإنسان، وكلُّ ما يحيط به من موجودات والجماد وتشمل الماء الـذي نشربه والهواء الذي نتنفَّسه، والأرض التي نزرعها ونسكنها ونمارس فيها كل الأنشطة"[2]. فهي "الوسط أو المجال المكانيُّ الذي يعيش فيه الإنسان ويتأثَّر ويؤثِّر فيه، وذلك من عناصر ومعطيات سواء كانـت طبيعيَّـة كالتُّربـة والصُّخور أو كانت عناصر مناخيَّة من حرارة ورياح وأمطار، أو معطيات بشريَّة أسهم الإنسان في وجودها"[3].

وهذا المعنى العام للبيئة قريب جدًّا من المعنى الذي أشار إليه القرءان الكريم في كثير من الآيات القرآنيَّة، منها قوله تعالى: ﴿وَاذْكُرُوا إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَاءَ مِنْ بَعْدِ عَادٍ وَبَوَّأَكُمْ فِي الْأَرْضِ تَتَّخِذُونَ مِنْ سُهُولِهَا قُصُورًا وَتَنْحِتُـونَ الْجِبَالَ بُيُوتًا فَاذْكُرُوا آلَاءَ اللَّهِ وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ (سورة الأعراف، الأية 74).

ثانيا: التربية البيئية:

يعرف برنامج الأمم المتَّحدة للبيئة التَّربية البيئيَّة بأنها: "العمليَّة التَّعليمية التي تهدف إلى تنميَّة وعي المـواطنين بالبيئة كمفهوم سوسيولوجي والمشكلات المتعلِّقة بها، وتزويدهم بالمعرفة والمهارات والاتِّجاهات وتحمُّل المسؤوليَّة الفرديَّة والجماعيَّة اتُّجاه حلِّ المشكلات المعاصرة والعمل على منع ظهور مشكلات بيئيَّة جديدة"[4].

ويعرَّف أيضا الوعي بأهميَّة التَّربية البيئيَّة من المنظور الإسلامي بأنَّه" الإحساس الذَّاتي بأهميَّة البيئـة ونفعهـا للإنسان، حيث إنَّها تقوم بتزويده بمقوِّمات الحياة وعوامل البقاء ليتسنَّى له أداء مهمته الاستخلافية علـى ظهـر البسيطة تحقيقا للعبوديَّة لله ﷻ وعمارة الأرض. فالأخلاق البيئيَّة توجِّه سلوك الفرد داخليًّا ودون رقيب لاحتـرام البيئة والتَّقيُّد بها وتنفيذها"[5]. وهنا تبرز القيمة المضافة للفكر الإسلامي في الجمع بين مفاهيم الرَّقابة ببعديها الـذَّاتي والمؤسَّسي وأهميتَّها في نشر الوعي البيئي وتوسيع نطاق تطبيقه على المسـتوى العـالمي للأفـراد والجماعـات والحكومات تحقيقا للوعي الجمعي وتوضيح آليَّاته والطُّرق المختلفة لرعاية البيئة والحفاظ عليها.

وعرفت التَّنمية المستدامة من وجهة نظر إسلاميَّة أيضا بأنَّها: "جانب من جوانب التَّربية الشَّاملة التي تستمد مبادئها من المصدرين الأساسيَّين للتَّشريع- القرآن والسُّنة- والتي تهتمُّ بتوثيق صلة الإنسان بالبيئة الطبيعيَّة وتعميق المعرفة بعناصرها، وتنظيم علاقته بهذه العناصر تنظيما دقيقا يعتمد على المبادئ المستمدَّة من المصادر الإسلاميَّة"[6].

وتندرج حتميَّة التَّربية البيئية في اهتمامات الدول وأنظمتها السِّياسيَّة والتَّعليمية، ومن خلال الاجتماعـات الدَّورية حول قمَّة الأرض والمناخ وتوقيع الاتِّفاقيَّات الدُّولية غير أنَّ ضابط الانضمام والانسـحاب منهـا يبقـى

---

[1] **حماية البيئة من منظور إسلامي**. طلال محمد المومني. المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية. 2006م. العدد2. المجلد2. ص190.

[2] **قانون حماية البيئة في ضوء الشريعة**. راغب ماجد الحلو. مصر.2002م. ص39.

[3] **الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة**. عبد الغني حسونة. رسالة دكتوراه. جامعة بسكرة.2004م. ص13.

[4] برنامج الأمم المتحدة للبيئة. 1978م.

[5] **مستوى الأخلاق البيئية لدى معلمي العلوم في المرحلة الثانوية**. سليمان أحمد القادري. مجلة العلوم الإنسانية. جامعة قسنطينة.2001م. العدد 5. ص7.

[6] **التربية البيئية في المناهج المدرسية**. محمود جمعة سالم صالح. الأردن. مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية. 2009م. ص47.

مضطربا ومتذبذبا تحكمه المصالح السِّياسية والاقتصاديَّة بالدَّرجة الأولى بعيدا عن مقصد حفظ البيئة وحتميَّة نشر وتطبيق التَّربية البيئيَّة على كل المستويات.

وتعقد الملتقيات والمؤتمرات العلميَّة بهدف توجيه برامج التَّربية والتَّعليم نحو التَّنمية المستدامة، إضافة إلى جعلها سلوكا تلقائيًّا وممارسة وثقافة مترسخة بشكل عمليٍّ تلقائيٍّ وطبيعي لدى كل فرد في المجتمع. ويتمُّ ذلك " وسط عالم يتَّصف بصفات متناقضة تشكَّلت بتطوُّر وسائل الإنتاج والمواصلات وأساليب الاتِّصالات بسرعة كبيرة، مع تزايد الطَّلب على مصادر الطَّاقة والاعتماد المتبادل بين القوى المختلفة والتَّحالفات الدُّولية والتَّكتُّلات التي أدَّت إلى عدم المساواة والصِّراعات التي تهدِّد بقاء الإنسان على المستوى الإقليميِّ والثقافي والبيئي"[1].

إنَّ هذا الواقع الصِّناعي والاقتصادي في خضمِّ الصِّراعات السِّياسية والتَّكتَّلات الاقتصاديَّة جعل التَّطور الحضاري في هذه المرحلة منفلتا لا ضابط له سوى الصِّراع على الموارد الطَّبيعية ومصادر الطَّاقة لتحقيق نسبة نموٍّ أكثر هدفها زيادة المكاسب إلى أقصى الحدود دون الاهتمام بالمحافظة على التَّوازن الطَّبيعي للأنظمة البيئيَّة، فأدَّى ذلك إلى عمليَّة استنزاف وهدر الموارد الطَّبيعية وخاصَّة غير المتجدِّدة. وأيضا زيادة أنواع ونسب التَّلوث البيئي بسبب التَّوجه غير الدَّقيق والتَّصور غير الرَّشيد لبرامج التَّنمية في الاقتصاديَّات المعاصرة.

وتبرز خطورة الوضع بوصف بعض المفكِّرين الوضع بقوله: " إذا كان القرن التَّاسع عشر قد قتل الإله وقتل القرن العشرون الإنسان فقد يبقى على القرن الحادي والعشرين أن يقتل الطَّبيعة"[2]، وذلك نظرا لكونه قرن التَّدهور البيئي من خلال تزايد مشكلة التَّلوث، والاحتباس الحراري، واستنزاف ونضوب الموارد الطبيعية والمياه الجوفيَّة، وانقراض أنواع كثيرة من الحيوانات والنباتات بما يهدِّد التَّوازن البيئي وسلامة استمراريَّة الإنسان.

وفي سياق تحقيق المقاصد الشَّرعية في حفظ البيئة وضمان حقوق الأجيال في استغلال الموارد وحسن إدارتها وتوظيفها فإنَّ الفاعل الأساس لتحقيق ذلك هو الفرد والمجتمع على حدٍّ سواء بوصفه العنصر المؤثِّر سلبا وايجابا وفق منطلق فهمه وإدراكه لأهميَّة المحيط وندرة الموارد والحقوق المشتركة للأجيال. وتجسيدا لمقاصد الشَّرع في هذا الإطار فإنَّ التَّربية البيئيَّة تبرز كأهمِّ عامل مساعد على تحقيق ذلك خاصَّة أنَّها مرتبطة بمقصدين أساسيَّين يجسِّدانها وهما حفظ النَّفس وحفظ الدِّين.

ورغم حداثة الاصطلاح نسبيا في علم التَّربية إلَّا أنَّ للإسلام السَّبق في الطَّرح والتَّجسيد من خلال الحرص على بناء الفرد النَّافع الإيجابي غير المضرِّ لنفسه ومحيطه وبيئته بدلالة الآيات القرآنيَّة والأحاديث النَّبوية، وفي هذا السياق تبرز حقيقة التَّفاعل بين التَّربية والبيئة.

---

[1] **التربية البيئية: مدخل لدراسة مشكلات المجتمع**. مهني محمد إبراهيم غنايم. سلسلة التربية وقضايا البيئة والوعي البيئي. القاهرة. الدار العالمية للنشر. 2003م.ط1. ص9.

[2] **عودة الوفاق بين الإنسان والطبيعة**. جان ماري بيلت. ترجمة: محمد عثمان. الكويت. بيت المعرفة. 1994م. ص104.

3. المقاصد الشرعية للاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة في الفكر الاقتصادي الإسلامي

إنَّ الاقتصاد الأخضر والتَّنمية المستدامة اصطلاحات حديثة في الاقتصاد العالمي الجديد لكن انطلاقا من ميزة المرونة وصلاحيَّة التَّطبيق في كلِّ زمان ومكان فإنَّ الاقتصاد الإسلامي بوصفه أحد الأركان الأساسيَّة والمكوِّنات المهمَّة في النِّظام الإسلامي ككلٍّ يتَّسم بنفس المعايير والخصائص. فللاقتصاد الأخضر والتَّنمية المستدامة مقاصد شرعيَّة في الفكر الاقتصادي الإسلامي يؤَّصل ويقعِّد لها القرآن الكريم والسُّنة النَّبوية، كما تندرج قضاياها ضمن فقه النَّوازل والمستجدَّات لبيان مقصد حفظ البيئة في الإسلام.

3-1. المقاصد الشرعية للاقتصاد الأخضر في الفكر الاقتصادي الإسلامي

إنَّ حقيقة البناء الحضاري والتَّغير الإيجابي المنشود للرقيِّ بالإنسان والبشريَّة جمعاء لا يتصوَّر حدوثه إلاَّ في إطار زمانيٍّ ومكانيٍّ، وهنا تبرز البيئة كأحد مكوِّنات الحضارة بل محورها وإطارها الجغرافي حيث تتفاعل مكوِّنات الحياة وآليَّات التَّطور في جوانبه المختلفة؛ الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة والفكريَّة لتحديد منهج متَّسق ومتكامل لعوامل البناء الحضاري التي تتَّسم بالدِّقة والتَّنظيم والمقصديَّة ووضوح الأهداف ومشروعيَّة الغايات والوسائل لتحقيق المصلحة العامَّة تجسيدا للإطار القيميِّ الأخلاقيِّ في الفكر الإسلامي، وخاصَّة في جانبه الاقتصادي للوصول إلى مرحلة الحياة الكريمة والرَّفاهية الاقتصادية في ظلِّ العدالة الاجتماعيَّة للأفراد ضمن آليَّات العمارة وضوابط وأخلاقيَّات وظيفة الاستخلاف تجسيدا لمقاصد التَّشريع البيئي في الفكر الاقتصادي الإسلامي.

فلا خلافة ولا استخلاف إلاَّ في عالم وبيئة صحيَّة تستجيب لمعايير الحياة السَّعيدة والرَّفاهية الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة ضمن منظومة الصِّحة البيئيَّة للأجيال الحاضرة والقادمة. وباعتبار قضايا البيئة حديثة ومعاصرة على الأقلِّ على مستوى الطَّرح العلمي في اقتصاد البيئة فإنَّ التَّأطير الشَّرعي الفقهي لها سيكون في قسم كبير منه ضمن علم المقاصد، " والمقصد العامُّ للشَّريعة الإسلاميَّة هو عمارة الأرض وحفظ نظام التَّعايش فيها واستمرار صلاحها بصلاح المستخلفين فيها وقيامهم بما كلِّفوا به من عدل واستقامة، ومن صلاح في القول والعمل وإصلاح في الأرض واستنباط لخيراتها وتدبير لمنافع المجتمع"[1].

"إنَّ تصوُّر الاقتصاد الإسلامي لتحقيق الاقتصاد الأخضر يبرز من خلال تعظيم قيمة الموارد الاقتصاديَّة، وتعظيم منافع السِّلع والمنتجات والدَّعوة للاستخدام الأمثل للموارد، والاستفادة من تعدد المنافع للمورد الواحد وتقرير مبادئ استدامة الموارد ومنع الإسراف، وحماية البيئة والحفاظ على نظافتها والأرض بشكل عام. إضافة إلى التَّنبيه على أهميَّة التَّقليل من النِّفايات والتَّحفيز على إعادة استخدام وتدوير المنتجات، وتحقيق التَّوازن الشَّامل بين الإنتاج والاستهلاك القائم على التَّوسط ومراعاة ترتيب الأولويَّات عند استخدام الموارد. فالاقتصاد الإسلامي يولي الاقتصاد الأخضر حيِّزا كبيرا في أدبياته، ويمكن تحويل هذه الأدبيَّات إلى قوانين وأدوات تنفيذيَّة تحمي البيئة وتدفع

[1] **الإسلام: مقاصده وخصائصه**. محمد عقلة. عمان. مكتبة الرسالة الحديثة. 1984م. ط1. ص109.

المسلم نحو الإيمان والعمل بمفاهيم التَّنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر وتستمد قوتها من الالتزام الذَّاتي بتوجيهات الشريعة الإسلامية"[1].

"فبناء الاقتصاد العالمي الأخضر في سياق التَّنمية المستدامة والقضاء على الفقر هو مسعى جماعي يهمُّ كلَّ واحد منا: المجتمع الدُّولي والقطاعين العامِّ والخاصِّ والمجتمع المدني والحكومات المحليَّة وسائر الجهات الفاعلة"[2].

إنَّ الاهتمام بالبيئة في ظل آليَّات الاقتصاد الأخضر ليس بالضَّرورة مفهوما موازيا للاقتصاد التَّقليدي الذي كان يحمل شعار: طوِّر ثم نظِّف، بل هو عمليَّة تحوُّل استراتيجيَّة نحو تحقيق التَّنمية مع مراعاة عامل البيئة ومكوناتها. فالاقتصاد الأخضر وفق هذا الطَّرح سيؤدِّي إلى تجسيد الاقتصاد البيئي بوصفه قسما مهمًّا وفرعا من فروع علم الاقتصاد حيث يؤدِّي إلى تحقيق وزيادة النُّمو. وفي ظلِّ الاقتصاد الإسلامي وتجسيدا لنظريَّة حفظ البيئة ضمن مقاصد التَّشريع الإسلامي فإنَّ الاقتصاد الأخضر يحقِّق ما يلي:

– يؤدِّي إلى زيادة المداخيل وخلق فرص العمل وتقليل نسبة البطالة من خلال تجسيد وتبنِّي الاستثمارات التي تقلِّل من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون والتَّلوث من خلال التِّقنيات الإنتاجيَّة صديقة البيئة.

– يؤدِّي اقتصاد البيئة وفق نظريَّاته وآليَّاته إلى الحفاظ على التَّنوع البيولوجي والأنظمة الايكولوجيَّة، وذلك من خلال المساهمة الفعَّالة للإدارة الرَّشيدة لسيَّاسات التَّنمية باستخدام التِّكنولوجيات والآليَّات النَّظيفة.

– ترشيد الإنتاج والاستهلاك وتفعيل الضَّوابط الشَّرعية والقانونيَّة من أجل تحقيق دورة اقتصادية بكفاءة من أجل الإنتاج والمشاريع البيئيَّة وذلك بتجسيد ضوابط السَّلامة البيئية والشَّرعية لعمليَّتي الإنتاج والاستهلاك.

– تقييم آثار القرارات الاستثماريَّة على مستوى الحكومات والقطاع العامِّ والخاصِّ على مستقبل الأجيال القادمة في إطار الحكم الرَّاشد لضمان عدالة توزيع الموارد وكفاءة استغلالها، وذلك في إطار مؤشِّرات مدى التَّقارب والتَّكامل بين المجالات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتَّنمية المستدامة، فهو ممارسة عمليَّة للنَّشاط الاقتصادي صديق البيئة.

"وقد جاء التَّفكير بالتَّحول إلى الاقتصاد الأخضر وذلك نتيجة لخيبات الأمل المتكررة في الاقتصاد العالمي وكثرة الأزمات التي مر بها، ومنها انهيار الأسواق والأزمات الماليَّة والاقتصاديَّة، ارتفاع أسعار الغذاء، التَّقلُّبات المناخيَّة، التَّراجع السَّريع في الموارد الطبيعيَّة وسرعة التَّغير البيئي. وهنا تبرز فوائد وأهميَّة الاقتصاد الأخضر في الحفاظ على البيئة وتحقيق التَّنمية المستدامة التي تؤدِّي إلى تمكين العدالة الاجتماعيَّة مع الرَّخاء الاقتصادي من خلال تبنِّي مشروعات تعنى بالاستدامة مثل الإنتاج النَّظيف والطَّاقة المتجدِّدة والاستهلاك الرَّشيد والزِّراعة العضويَّة وتدوير المخلَّفات مع التَّقليل من انبعاثات الغازات الضَّارة (الكربون) واستبدال الوقود الأحفوري، وأيضا ارتفاع معدَّلات العمالة ومعدَّلات النُّمو الاقتصادي وزيادة الدَّخل القومي والعمل على تقليل فجوة الفقر"[3].

---

[1] **أسس وخصائص الاقتصاد الأخضر في الاقتصاد الإسلامي**. محمد يحي محمد القابسي مجلة بيت المشورة. قطر https://degorg/article20/10/2022 18:00

[2] **نحو اقتصاد أخضر**. الأمم المتحدة. إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. نيويورك. 2011م

[3] **الاقتصاد الأخضر وأثره على التنمية المستدامة**. ساندي صبري أبو أسعد. وآخرون. المركز الديموقراطي العربي. 2017م. ص15

وبالنَّظر إلى أبعاد التَّنمية الاقتصادية وأهدافها من خلال استغلال الموارد المتاحة لإنتاج السِّلع والخدمات الكافية لإشباع الحاجات المتعدِّدة والمتجدِّدة في إطار نظريَّات علم الاقتصاد الحديث القائم على فكرة المشكلة الاقتصادية ممثَّلة بالدَّرجة الأولى في النُّدرة النسبيَّة، هذه النُّدرة تفرض ضرورة ترشيد استغلال الموارد المتاحة والحفاظ على البيئة لضمان الإشباع حاليًّا ومستقبلا. ومن خلال ربط العناصر الثَّلاثة للمشكلة الاقتصادية- بغضِّ النَّظر عن الخلفيَّة الأيديولوجيَّة لتوجُّهات الأنظمة الاقتصاديَّة المعاصرة- بالمقاصد الشَّرعية في الفكر الاقتصادي الإسلامي نجد أنَّ الشَّريعة الإسلامية تحدِّد ضوابط لكلِّ الأنشطة التِّجارية والاقتصاديَّة بما يحقِّق مقصد حفظ البيئة وتجسيد الاقتصاد الأخضر بمفاهيمه ودلالاته الحديثة لتبرز العلاقة التَّبادلية بين الإنسان والبيئة، وأهميَّة تحديث ذلك وتفعيله في سياق فقه الموازنات ومقاصد الشَّريعة الإسلامية في إطار مرونة الدِّين الإسلامي وصلاحيَّة تطبيقه في كلِّ زمان ومكان.

3-2. المقاصد الشرعية للتنمية المستدامة في الفكر الاقتصادي الإسلامي

3-2-1. مقومات التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي وعلاقتها بالبيئة وسلوك الإنسان

تحظى البيئة بعناية خاصَّة في الفكر الاقتصادي الإسلامي بوصفها الإطار الجغرافي لعمليَّة الاستخلاف في الكون التي تشكِّل المقصد الأساس والوظيفة المحوريَّة والغاية المقدَّسة لوجود الإنسان، وتبرز أبعاد التَّنمية المستدامة ومقوِّماتها في نصوص القرءان الكريم والسُّنة النَّبوية الشَّريفة من حيث تحقيق هذا المقصد وحفظه من النَّاحية الإيجابيَّة والسلبيَّة؛ أي من حيث الوجود والعدم بما يؤسِّس للفكر البيئي في الاقتصاد الإسلامي. وتتمثل أهم المقومات والأسس التي يبني عليها الاقتصاد الإسلامي مفهومه وفلسفته للتَّنمية المستدامة في[1].

-**الديمومة**: أي الاستدامة في التَّنمية، قال رسول الله ﷺ: (إذا قامت الساعة وفي يد أحدكم فسيلة فإن استطاع ألَّا تقوم حتى يغرسها فليغرسها فله بذلك أجر).

- **الإنسان محور التنمية**: فهو حامل الأمانة من خالقه لأنه مستخلف في الأرض من أجل عمارتها وتنمية مواردها والحفاظ عليها.

-**الطبيعة**: وذلك بكل ما فيها من موارد فهي مسخَّرة للإنسان لتلبية حاجاته وفق ضوابط الإنتاج والاستهلاك في الاقتصاد الإسلامي المتعلِّقة منها بالسَّلامة الشَّرعية وأيضا السَّلامة البيئية، فالإنسان مطالب بتعمير الأرض والمحافظة عليها بما في ذلك الهواء والمناخ والماء والبحر ومنع التَّلوث بأنواعه المختلفة: التُّرابي والمائي والجوي. فصون التَّوازن البيئي من خلال التَّوسط والاعتدال وعدم التَّبذير والإسراف في استغلال الموارد من مقتضيات دلالة الاقتصاد في الفكر الإسلامي، إضافة إلى عدم إدخال تغيير جوهريٍّ في عناصرها ووجوب الحفاظ على التَّوازن الايكولوجي لتحقيق مقاصد الشَّريعة المتعلِّقة بالكلِّيَّات ومنها صحَّة البيئة ونظافتها وتوازنها.

[1] ينظر: **الاقتصاد الأخضر كمقاربة مستحدثة لتحقيق التنمية المستدامة في ضوء الاقتصاد الإسلامي**. نوال بوشادة- حراق سمية. مجلة دراسات اقتصادية. جامعة سطيف1.العدد1. 2021م المجلد15. ص126. بتصرف.

– **ضوابط الاستغلال:** للإنسان حق الاستفادة واستغلال الموارد دون حقّ تملُّكها، وفي ذلك تأكيد لمفهوم التَّنمية المستدامة بشقَّيها: الحفاظ على البيئة وديمومة مواردها، وكفاءة وعقلانيَّة الاستغلال دون هدر أو إسراف حفاظا على استدامة المورد وكفايته للأجيال اللَّاحقة. فمحدوديَّة الانتفاع بالموارد وضوابطها تفعِّل كفاءة الاستغلال. قال الله ﷻ: ﴿قَالَ اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَى حِينٍ﴾ (سورة الأعراف، الأية 24).

فمن خلال تطبيق المقوِّمات والضَّوابط السَّابقة تبرز عناية الإسلام بالبيئة وتأسيسه لكلِّ أبعاد التَّنمية المستدامة منذ خمسة عشر قرنا وله السَّبق في ذلك قبل جميع المدارس الاقتصادية والمنظَّمات غير الحكوميَّة وفعاليَّات ومكوِّنات المجتمع المدني في المجتمعات المعاصرة. فمن خلال تطبيق آليَّات التَّنمية المستدامة للموارد يتحقَّق بالضَّرورة مقصد حفظ البيئة وهذا صميم وجوهر ما يصبو الفكر الإسلامي إلى تحقيقه من خلال الأحكام الشَّرعية والضَّوابط الفقهيَّة والمقاصد التي تنظِّم استخدام الموارد بكفاءة وترشيد استهلاكها لتحقيق مقاصد الشَّارع الحكيم في عقلانيَّة الاقتصاد البيئي لتحقيق مقصدي الإعمار والاستخلاف.

3-2-2. علاقة التنمية المستدامة بمقاصد حفظ البيئة

تعتبر التَّنمية المستدامة في الاقتصاديات المعاصرة الإطار العلمي والعملي لحفظ البيئة والعمل على ترشيد استغلال مواردها، إذ تركِّز كلُّ المعاهدات والاتفاقيَّات الدُّولية الموقَّعة في هذا المجال على توجيه الجهود الفرديَّة والشعبيَّة والرسميَّة للحدِّ من مظاهر التَّلوث البيئي وأسبابه رغم صعوبة تجسيد ذلك عمليًّا في ظلِّ خطورة الوضع البيئي حاليًّا.

وباعتبار الإنسان محور التَّكليف في الفكر الإسلامي فقد وردت النُّصوص الشَّرعية المتعلِّقة بحفظ البيئة وتنميَّتها وفق صيغ الخطاب المباشر والأمر الذي يفيد الوجوب، إضافة إلى لفت الانتباه إلى مبدأ التَّوازن البيئي ومظاهره المختلفة وتداعيَّات اختلاله. ويبرز ذلك من خلال[1]:

أ-مفهوم شمولية البيئة وما يقابلها من وحدة الكون: وذلك في قوله ﷻ: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ (21) الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشًا وَالسَّمَاءَ بِنَاءً وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَكُمْ فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ (22)﴾ (سورة البقرة). وقوله ﷻ: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنْفَعُ النَّاسَ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ مَاءٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِنْ كُلِّ دَابَّةٍ وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ (164)﴾ (سورة البقرة).

ب-مفهوم محدودية الموارد مقابل مبدأ القدرة: في قوله ﷻ: ﴿وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً بِقَدَرٍ فَأَسْكَنَّاهُ فِي الْأَرْضِ وَإِنَّا عَلَى ذَهَابٍ بِهِ لَقَادِرُونَ (18)﴾ (سورة المؤمنون). وقوله ﷻ: ﴿وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا عِنْدَنَا خَزَائِنُهُ وَمَا نُنَزِّلُهُ إِلَّا بِقَدَرٍ مَعْلُومٍ (21)﴾ (سورة الحجر).

[1] **التنمية المستدامة**. عثمان محمد غنيم. مرجع سابق. ص92-93. بتصرف.

ج–مفهوم تنوع الحياة يقابله تنوع الخلق: في قوله ﷻ: ﴿وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ نَبَاتَ كُلِّ شَيْءٍ فَأَخْرَجْنَا مِنْهُ خَضِرًا نُخْرِجُ مِنْهُ حَبًّا مُتَرَاكِبًا وَمِنَ النَّخْلِ مِنْ طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ وَجَنَّاتٍ مِنْ أَعْنَابٍ وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَّانَ مُشْتَبِهًا وَغَيْرَ مُتَشَابِهٍ انْظُرُوا إِلَى ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَيَنْعِهِ إِنَّ فِي ذَلِكُمْ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ (99)﴾ (سورة الأنعام).

د–مفهوم الغائية وما يقابله من التسبيح: في قوله ﷻ: ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا بَاطِلًا ذَلِكَ ظَنُّ الَّذِينَ كَفَرُوا فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا مِنَ النَّارِ (27)﴾ (سورة ص). وقوله ﷻ: ﴿يُولِجُ اللَّيْلَ فِي النَّهَارِ وَيُولِجُ النَّهَارَ فِي اللَّيْلِ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُسَمًّى ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ لَهُ الْمُلْكُ وَالَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ مَا يَمْلِكُونَ مِنْ قِطْمِيرٍ (13)﴾ (سورة فاطر).

ه– ومفهوم حماية البيئة ويقابله مبدأ حراسة الأرض: في قوله ﷻ: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاكُمْ خَلَائِفَ فِي الْأَرْضِ مِنْ بَعْدِهِمْ لِنَنْظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ (14)﴾ يونس. وقوله ﷻ: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ (31) الأعراف. وقوله ﷻ: ﴿وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ (141)﴾ (سورة الأنعام).

إلى جانب إدارة الموارد واستغلالها برشد وعقلانيَّة حيث يعدُّ مبدأ الاعتدال والوسطيَّة أحد المبادئ الأساسيَّة التي يقوم عليها سلوك المسلم لقوله ﷻ ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا (67)﴾ (سورة الفرقان). ومعروف أن مفهوم الاقتصاد من دلالاته التَّوسط والاعتدال، وقد عرفه العز بن عبد السلام بقوله: الاقتصاد مترلة بين مترلتين ومرتبة بين مرتبتين؛ الإفراط والتَّفريط، الإسراف والتَّقتير.

و–ضرورة استغلال الموارد وفق مبدأ العدالة والمساواة: في قوله ﷻ ﴿وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَ جَنَّاتٍ مَعْرُوشَاتٍ وَغَيْرَ مَعْرُوشَاتٍ وَالنَّخْلَ وَالزَّرْعَ مُخْتَلِفًا أُكُلُهُ وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَّانَ مُتَشَابِهًا وَغَيْرَ مُتَشَابِهٍ كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ (141)﴾ (سورة الأنعام). وقوله ﷺ: (من معه فضل ظهر فليعد به على من لا ظهر له، ومن كان له فضل زاد فليعد به على من لا زاد له). سنن أبي داود.

ز–التجديد والتعويض البيئي والنظر للمستقبل: لقوله ﷺ: (لا يغرس مسلم غرسا ولا يزرع زرعا فيأكل منه إنسان ولا دابة ولا شيء إلا كانت له صدقة). صحيح مسلم.

"فالإنسان مستخلف في الأرض له حقُّ الانتفاع بمواردها ويلتزم في تنميَّتها بأحكام القرءان والسُّنة، على أن يراعي في عملية التَّنمية الاستجابة لحاجات الحاضر دون إهدار حق الأجيال اللَّاحقة "[1].

ونظرا لأهميَّة الحفاظ على البيئة في الإسلام ومخاطر إهمالها أو التَّعدي على مكوِّناتها بالتَّلويث أو الاستتراف والهدر فقد أدرج فقهاء الشَّريعة الإسلامية حمايتها ضمن الكلِّيات الشَّرعية باعتبار المساس بتلك الكلِّيات أو إحداها– ومن ضمنها البيئة –مساس بأصول الدِّين ومقاصده. وتحقيقا لمقاصد التَّشريع الإسلامي في حفظ البيئة

[1] **العالم الإسلامي والتنمية المستدامة: الخصوصيات التحديات والالتزامات.** المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (أسيسكو). المغرب. مطبعة سيلا. 2022م. ص9.

من خلال تطبيق آليَّات الاقتصاد الإسلامي وتجسيدا لمفهوم ومتطلَّبات الاقتصاد الأخضر والتَّنمية المستدامة من خلال أخلاق وضوابط التَّربية البيئية في الإسلام وضع الفقهاء قواعد عامَّة منها[1]:

القاعدة الفقهية: "لا ضرر ولا ضرار"؛ والضَّرر؛ هو إلحاق مفسدة بالغير مطلقا والضِّرار هو مقابلة الضَّرر بالضَّرر. وهذه القاعدة تعتبر أساسا يستند إليه في جلب المصالح ودرء المفاسد وعلاقة ذلك بالبيئة واضحة بيِّنة تحكم كيفيَّة استغلال الموارد بما يحقِّق النَّفع العامَّ ويدرأ الضَّرر الحالَّ والمتوقَّع.

إضافة إلى قاعدة **"الضَّرر يزال"**؛ حيث أنَّ كلَّ فعل يؤدِّي إلى إلحاق الضَّرر بعناصر البيئة ومكوِّناتها محرَّم شرعا.

ونظرا لكون القواعد الفقهيَّة المتعدِّدة مثل: " الضَّرر يزال، والضَّرر الأشدُّ يزال بالضَّرر الأخفِّ، وقاعدة درأ المفاسد أولى من جلب المصالح أساسها التَّنسيق والمواءمة بين المصالح الفرديَّة والعامَّة، وباعتبار حماية البيئة والحفاظ عليها وتنميَّة مواردها واستدامتها من المصالح العامَّة للمسلمين فيجب عليهم جميعا المحافظة عليها والمشاركة في تنميَّتها لأنه بحفظها وتنميَّتها يحفظ الدِّين والنَّفس والعقل والمال والنَّسل كون البيئة محلُّ ذلك ومجاله.

وانطلاقا من أنَّ تعزيز مفهوم الاقتصاد الأخضر والتَّنمية المستدامة يتحقَّق من خلال وضع استراتيجيَّات علم الاقتصاد البيئي فإنَّ الحدَّ من الفقر وتحسين الدَّخل هما من أهمِّ الأهداف الاقتصاديَّة للإسلام. فالمفهوم الإسلامي للتَّنمية المستدامة يتضمَّن إنتاج اقتصاد منصف ومجتمع أفضل وعالم يستحقُّ العيش من أجله دون تجاهل الأجيال القادمة. والإسلام يجسِّد ويشجِّع المشاريع الخضراء وكلَّ الأبحاث والمبادرات العمليَّة لتوفير حلول ذكيَّة مبتكرة لمواجهة التَّحديات البيئيَّة الكبرى في الاقتصاديَّات المعاصرة.

"فالتَّنمية المستدامة في سياق المفهوم الإسلامي تسعى لإقامة توازن بين البيئة والأبعاد الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة، وهذا يعني التَّوازن بين رفاهيَّة المستهلك والكفاءة الاقتصاديَّة وتحقيق التَّوازن البيئي في إطار نموذج تطوُّريٍّ قائم على المعرفة، وتفاعل يحدِّد العدالة الاجتماعيَّة"[2].

ونظرا لأهميَّة البيئة وتجسيدا للتَّشريع القرآني في حفظها ونشر التَّربية البيئية في المجتمع تحقيقا للاقتصاد الأخضر، وباعتبار الاعتداء على البيئة بجميع صوره يعتبر جريمة عامَّة تتوسَّع تداعياتها لتشمل كافَّة المجتمع بل وتتعدَّاه إلى الأجيال القادمة كون ذلك الاعتداء يشكِّل آليَّة لقتل الحياة حالا ومآلا، وهذا يندرج ضمن مفهوم ودلالات الفساد في الأرض فقد أمر القرءان الكريم بعقوبات للمفسدين وصلت حدَّ القتل أو النَّفي من الأرض. قال ﷻ ﴿ إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ (33) ﴾ (سورة المائدة).

---

[1] ينظر للتفضيل أكثر حول القواعد الفقهية:- **القواعد الفقهية الكبرى**. صالح بن غانم السدلان. الرياض. دار بلنسية. 1417ه. ص497. **والقواعد الفقهية بين الأصالة والتوجيه**. محمد بكر إسماعيل. دار المنار. 1997م. ط1. ص96

[2] **الاقتصاد الأخضر كمقاربة مستحدثة لتحقيق التنمية المستدامة في ضوء الاقتصاد الإسلامي**. نوال بوشادة- حراق سمية. مرجع سابق. ص129.

وقال الشَّوكاني في تفسير ذلك: "وقد اختلف الفقهاء في ذلك الفساد المذكور فقيل الشِّرك وقيل قطع الطَّريق. وظاهر النَّظم القرآني أنَّه ما يصدق عليه أنَّه فساد في الأرض فالشِّرك فساد في الأرض وقطع الطَّريق فساد وسفك الدِّماء وهدم البنيان وقطع الأشجار وتغوير الأنهار فساد في الأرض"[1].

"ومن العقوبات التي يمكن أن يفرضها وليُّ الأمر على المخلِّين بالبيئة التَّعزير الذي يتدرَّج من الوعظ والتَّوبيخ والسِّجن والعقوبة الماليَّة والجلد إلى القتل تعزيرا في بعض الأحيان وهو ما درجت عليه كثير من الدَّول. أما الجرائم الجسيمة فيمكن أن يطبَّق عليها حدُّ الحرابة"[2].

وأصدر مجمع الفقه الإسلامي قراره رقم 185(19/11) بشأن البيئة والحفاظ عليها من منظور إسلامي في دورة 2009م ما يلي[3]:

-تحريم إلقاء أيِّ نفايات ضارَّة على أيِّ بقعة في العالم، وإلزام الدُّول المنتجة لهذه النفايات بالتَّصرف فيها في بلادها وعلى نحو لا يضرُّ بالبيئة، مع التزام الدُّول الإسلامية بالامتناع عن جعل بلادها مكانا لتلقِّي أو دفن هذه النفايات.

-تحريم كافَّة الأفعال والتَّصرفات التي تؤدِّي إلى اختلال التَّوازن البيئي، أو استخدام الموارد استخداما جائرا لا يراعي مصالح الأجيال المستقبليَّة عملا بالقواعد الشَّرعية الخاصَّة بضرورة إزالة الضَّرر.

-وجوب نزع أسلحة الدَّمار الشَّامل وحظر كلِّ ما يؤدِّي إلى تسرُّب غازات تساعد على توسُّع ثقب الأوزون وتلويث البيئة استنادا إلى القواعد اليقينيَّة بمنع الضَّرر.

وقد أوصى المجمع بما يلي:

- تشجيع الوقف على حماية البيئة بمختلف عناصرها الأرضيَّة والمائيَّة والفضائيَّة.

-إنشاء لجنة دراسات البيئة من منظور إسلامي بمجمع الفقه الإسلامي الدُّولي تختصُّ برصد كافَّة الدِّراسات والاتِّفاقيَّات والمشكلات المتعلِّقة بالبيئة.

ومن خلال ما سبق بيانه حول أهميَّة الاقتصاد الأخضر والتَّنمية المستدامة في حفظ البيئة تبرز العلاقة الوطيدة بين علم المقاصد وحفظ البيئة في الفكر الاقتصادي الإسلامي من ناحيَّتين هما:

- "**النَّاحية الأولى**: إنَّ الضَّروريات والحاجيَّات لا يمكن تحقيقها إلاَّ من خلال البيئة. فالبيئة في حدِّ ذاتها وفي أدنى مراحلها ضروريَّة لبقاء الإنسان نفسه وعقله ونسله وعرضه، ثمَّ تصبح في مرحلة أعلى حاجة أساسيَّة، ثمَّ في مراحلها المتناهيَّة تحسينيَّة للإنسان. فهو دونها لا يعيش بل لا يوجد.

-**النَّاحية الثانية**: إذا كانت حالة الإنسان متوقِّفة على البيئة فإنَّ دينه لا يوجد إلَّا إذا وجد الإنسان"[4].

---

[1] **فتح القدير**. الشوكاني. دمشق. دار ابن كثير.1414ه. ج2. ص39.

[2] ينظر: **البيئة والحفاظ عليها من منظور إسلامي**. محمد النجيمي. بحث مقدم لمجمع الفقه الإسلامي. الإمارات العربية المتحدة. الدورة19. 2009م.ص23. **والعقوبة في الفقه الإسلامي**. أحمد فتحي بهنسي. دار الشروق. 1983م. ط5. ص129

[3] قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي المنبثق عن منظمة المؤتمر الإسلامي. الدورة19. الشارقة. 1-5 جمادى الأولى 1430ه./26-30 أفريل2009م

[4]- **مقاصد الشريعة إطار لمعالجة التحديات البيئية المعاصرة والمبادئ الأخلاقية الحاكمة**. علي محي الدين القرة داغي. مركز دراسات التشريع

وعليه يصبح مقصد حفظ البيئة وتحقيق استراتيجيَّة الاقتصاد الأخضر وضمان التَّنمية المستدامة في الأنظمة الاقتصاديَّة المعاصرة وخاصَّة في الدُّول الإسلامية مقصد المقاصد لأنَّ البيئة ضرورة أساسيَّة للحفاظ على المقاصد الكليَّة جميعها، وبالتَّالي فالحفاظ عليها وتنميَّتها مقصد المقاصد وغاية الغايات التي يتعيَّن ويتوجَّب شرعا العمل على تحقيقها وحفظها من خلال التَّنمية حاليًّا ومستقبلا. فمسألة البيئة مقصد أساسيٌّ من مقاصد الشَّريعة من جانبيها الوجودي والسلبي أي حفظها وإصلاحها ومنع الفساد فيها من خلال مقصد أمن المجتمع والجماعة والأمَّة، وذلك وفق آليَّات عدَّة منها التَّربية البيئيَّة ذات البعد الدِّيني والقانوني وفق قاعدة الثَّواب والعقاب بما يضمن تحقيق درء المفاسد وتحقيق الإصلاح.

4. الخاتمة:

تعتبر البيئة موطن الإنسان وحيِّزه المكاني لأداء وظيفة الاستخلاف التي تعتبر الهدف والحكمة والغاية من وجوده، ونظرا لارتباط وجوده وبقائه بها فإنَّ الحفاظ عليها واجب شرعي وفرض عين على كلِّ فرد فيها. وعليه يتعيَّن إدراك المقاصد الشَّرعية من جهة واكتساب المهارات والخبرات والآليَّات الحديثة لحفظها من جهة أخرى. وفي ختام هذا البحث الموسوم ب: **الاقتصاد الأخضر وصحة البيئة: مقاربة مقاصدية في ظل التنمية المستدامة** يمكن التَّوصل لما يلي:

أولا: النتائج

1–إنَّ مفهوم التَّنمية المستدامة مرتبط بكيفيَّة الاستخدام الأمثل للبيئة وذلك بالحفاظ عليها من التَّلوث وحسن استغلال مواردها وحفظها من الاستتراف والهدر.

2–في إطار البعد المقاصدي للاقتصاد البيئي فإنَّ تغيُّر المناخ من التَّحديات الكبرى التي يجب أن تحظى بالاهتمام والأولويَّة في برامج التَّنمية في العالم الإسلامي.

3 –إنَّ مقصد حفظ البيئة في الإسلام له أبعاد حضاريَّة تبرز من خلال الأهداف الاجتماعيَّة للاقتصاد الأخضر في الفكر الاقتصادي الإسلامي للوصول إلى مرحلة الرَّفاهية الاقتصاديَّة للأجيال الحاضرة والمستقبليَّة من خلال مؤشِّرات الأداء والفعاليَّة.

4–للإسلام السَّبق في التَّنظير والتَّأطير وبيان الأحكام الشَّرعية لحماية البيئة، وما برامج الأمم المتَّحدة والدُّول المتقدِّمة والاتِّفاقات الدُّولية سوى جزء من آليَّات ووسائل حفظ البيئة ضمن مقاصد التَّشريع الإسلامي.

ثانيا: التوصيات

1 –ضرورة بعث الاجتهاد المقاصدي في مجال البيئة لارتباطها ببقاء وحفظ الكلِّيَّات الخمسة التي جاء التَّشريع الإسلامي لحفظها، إضافة إلى الأخذ بالتِّكنولوجيَّات المحسِّنة صديقة البيئة، وتفعيل التَّشريعات والقوانين الرَّدعيَّة.

الإسلامي والأخلاق. كلية الدراسات الإسلامية. قطر. ط2017.1م. ص41

2-إنَّ تحقيق الاستدامة التِّكنولوجية يجب أن يؤطَّر ضمن ضوابط التَّنمية المستدامة في جانبها المتعلِّق بكفاءة استخدام الموارد وحفظها مع مراعاة مصالح الأجيال القادمة لمواجهة تداعيات نظريَّة النُّدرة النِّسبية التي تعتبر المرتكز الرَّئيس للفكر الاقتصادي الرَّأسمالي واللِّيبرالي العالمي وآثاره على البيئة.

3-ضرورة تضافر الجهود لتبنِّي استراتيجيَّة التَّربية البيئيَّة ضمن البرامج التَّعليمية والخطابات الدِّينية والخطط السِّياسية لكلِّ دولة لتحقيق مفهوم المواطنة التي تضمن التَّفاعل مع متطلَّبات الحفاظ على صحَّة البيئة وتحقيق الاقتصاد الأخضر من خلال الحكامة الجيِّدة للموارد والتَّدبير الاحترازي للمستقبل ضمن منهج التَّنمية المستدامة.

5- قائمة المصادر والمراجع

-القرآن الكريم

- الكتب

1- ابن فارس. معجم مقاييس اللغة بيروت. دار الفكر. 1994م. ط1.

2- أحمد فتحي بهنسي. العقوبة في الفقه الإسلامي. دار الشروق. 1983م. ط5.

3- السروجي. التنمية المستدامة. بيروت. دار الكتاب العربي. دط. 2009م.

4- الشوكاني. فتح القدير. دمشق. دار ابن كثير. ط1.1414ه.ج2.

5- المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (أسيسكو). العالم الإسلامي والتنمية المستدامة: الخصوصيات التحديات والالتزامات. المغرب. مطبعة سيلا. 2022م.

6- الأمم المتحدة. إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. نحو اقتصاد أخضر.. نيويورك. 2011م.

7- برنامج الأمم المتحدة للبيئة. 1978م.

8- جان ماري بيلت. عودة الوفاق بين الإنسان والطبيعة. ترجمة: محمد عثمان. الكويت. بيت المعرفة. 1994م.

9- راغب ماجد الحلو. قانون حماية البيئة في ضوء الشريعة. مصر.2002م.

10- مدحت القريشي التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات.. الأردن. دار وائل. ط1. 2007م.

11- محمود جمعة سالم صالح. التربية البيئية في المناهج المدرسية.. الأردن. مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية. 2009م.

12- مهني محمد إبراهيم غنايم. مدخل لدراسة مشكلات المجتمع.. التربية البيئية: سلسلة التربية وقضايا البيئة والوعي البيئي. القاهرة. الدار العالمية للنشر. 2003م.

13- محمد عقلة. الإسلام: مقاصده وخصائصه. عمان. مكتبة الرسالة الحديثة. 1884م. ط1.

14- محمد بكر إسماعيل. القواعد الفقهية بين الأصالة والتوجيه. دار المنار. 1997م. ط1.

15- مسلم محمد بخيت. السياسة التمويلية للبنك الإسلامي للتنمية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة.. الجامعة الإسلامية- المدينة المنورة. 1437ه.

16- صالح بن غانم السدلان. القواعد الفقهية الكبرى. الرياض. دار بلنسية. 1417ه.

17- ساندي صبري أبو أسعد. وآخرون. الاقتصاد الأخضر وأثره على التنمية المستدامة.. المركز الديموقراطي العربي. 2017م.

18- قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي المنبثق عن منظمة المؤتمر الإسلامي. الدورة19. الشارقة. 1-5 جمادى الأولى 1430ه./62-30 أفريل2009م.

19- علي محي الدين القرة داغي. مقاصد الشريعة إطار لمعالجة التحديات البيئية المعاصرة والمبادئ الأخلاقية الحاكمة.. مركز دراسات التشريع الإسلامي والأخلاق. كلية الدراسات الإسلامية. قطر. ط1.2017م.

- الأطروحات

1- عبد الغاني حسونة- الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة.. رسالة دكتوراه. جامعة بسكرة. كلية الحقوق. 2004م. 2-دور القيم الدينية في التنمية الاجتماعية. اليمين بن منصور. دكتوراه. جامعة باتنة. كلية العلوم الاجتماعية. 2016م.

- المقالات

1- نوال بوشادة- حراق سمية. الاقتصاد الأخضر كمقاربة مستحدثة لتحقيق التنمية المستدامة في ضوء الاقتصاد الإسلامي. مجلة دراسات اقتصادية. جامعة سطيف1.العدد1. 2021م. المجلد15.

2- طلال محمد المومني. حماية البيئة من منظور إسلامي. المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية. الأردن. 2006م. العدد2. المجلد2.

3- سليمان أحمد القادري. مستوى الأخلاق البيئية لدى معلمي العلوم في المرحلة الثانوية. مجلة العلوم الإنسانية. جامعة قسنطينة.2001م. ط1.

- المداخلات

1-محمد النجمي البيئة والحفاظ عليها من منظور إسلامي. بحث مقدم لمجمع الفقه الإسلامي. الإمارات العربية المتحدة. الدورة19. 2009م.

2- صليحة عشي. التنمية المستدامة في النهج الإسلامي. الملتقى الدولي: مقومات تحقيق التنمية المستدامة. 2012م.

- المراجع الإلكترونية

1- محمد عمو. الحاجة إلى الاقتصاد البيئي. موقع إسلام أون لاين. 2022م. 2022/10/20م- 14: 50.

2- أحمد علي. الاقتصاد البيئي. مجلة المعرفة.05 :15 .https://marefa.org.20/10/2022

3- البيئة والاقتصاد علاقة تبادلية. دون مؤلف.30 :15 .https://www.feedo.net.20/10/2022

30- أسس وخصائص الاقتصاد الأخضر 00 :18 https://degorg/article20/10/2022 بيت المشورة قطر مجلة ا في لاقتصاد الإسلامي. محمد يحي محمد القابسي.